ذلك له بوكالته ، فذلك جائز وليس فى هذا مِنْ ظاهر النَّهى شيء ، لأَن ظاهر النَّهى بيء ، لأَن ظاهر النَّهي إنَّما هو أَن يبيع الحاضرُ للبادى ، فأُمَّا إِن باع البادى بنفسه ، فليس هذا مِن ذلك بِسَبِيل كما يتوهَّمُه من قَصُر فَهْمُهُ .

(٦٤) وعنه (صلع) أنَّه نهى عن تَلَقِّى الرُّكبانِ ، قال جعفر بن محمد (ص) هو أَن تَلْقَى الرَّكبانَ لتشترِى السِّلَع منهم خارجاً من الأَمصار لما يخشى فى ذلك على البائع من الغَبْنِ ، ويقطع بالحاضرين فى الميصر عن الشراء ، إذا خرج من يخرج لِتَلقَى (١) السِّلَعَ قبل وصولها إليهم (٢) .

(٦٥) وعن جعفر بن محمد (صلع) أنّه سُمُل عن الرجل يشترى الطعامَ ممّا يُكالُ أو يوزنُ فيجد فيه (٣) زيادةً على كيله أو وزنه الذي أَخَذَهُ بِهِ ، قال : إن كانت تلك الزيادةُ ممّا يتغابن الناس بمثله فلا بأس بها ، وإن تَفَاحَشَتُ عن ذلك ، فلا خير فيها ، ويَرُدُّها ، لأنها قد تكون غلطاً أو تَجانُفاً ممن استوفى له .

(٦٦) وعن على أنَّه رخَّص للمشترى سوالَ البائع الزيادةَ بعد أَن يوفِّيَهُ ، فإن شاء فعل ، وإنشاء لم يفعل .

<sup>(</sup>١) د - ليلتني .

<sup>(</sup>۲) حش ه، ی، س – قال فی مختصر الآثار: وقد حد الصادق جمفر بن محمد (ص) فی التلق فنهی أن ثلق السلع فی (عن) مسیرة غدوة أو روحة ، فا دون ذلك فإن كان أكثر من هذا فليس بتلق ، – وذكر فی مختصر الإیضاح أن الندوة والروحة أربعة فراسخ ، – وذكر فی ذات البیان ، أن ذلك مثل برید فا دونه ، والبرید اثنا عشر میلا ، فن اشتری فیها جاوز ذلك ، لم یدخل فی حد النهی ، وكان كن اشتری فی البوادی والقری ، ویفسخ البیم فیها اشتری من ذلك عند أهل البیت صلوات الله علیهم فی حد حدوه لأنه من البیم المنهی عنه .

<sup>(</sup>٣) ه - في ذلك .